الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير السنوي الاقتصادي لعام 1995

مقدمـــــــة

اولا : الأداء الإقتصادي لدول الخليج :

ثانيا : أبعاد النمو علي المستوى الاجمالي :

ثالثا : أبعاد النمو على المستوى القطاعي :

رابعا : القطاع الخاص :

خامسا : السياسات الاقتصادية :

سادسا : توقعات الاداء الاقتصادي لعام 1996 :

مقدمة

لا شك ان الاحداث الملتحقه التي يمر بها العالم اقتصادياً ، لها تأثير كبير علـــى اقتـــصاد دولـــة الامارات . ولما كانت هذه الاحداث من السرعة التي تجعل من المحتم للمتتبع لها أن يكون في حرص ونشاط دائم لرصد تلك الاحداث والمتغيرات حتى يلاحق تأثيراتها على مستوى المجتمع وعلى مستوى الفرد .

من أجل هذا كانت دائماً وزارة التخطيط سابقة في متابعة الاحداث الاقتصادية ورصد تلك التغيرات بهدف توضيح الصورة وابراز كافة الجوانب لوضع السياسات واصدار القرارات الاقتصادية المناســبة لدفع عملية التنمية ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وعدم التخلف عن ركب التقدم .

لقد شهد عامي 1995،1994 احداث اقتصادية عالمية ومحلية كانت لها تـــأثير علـــى الاوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات ، فتقلبات أسواق النفط سواء في الاسعار او الكميات المنتجة ، له تأثير قوي على مجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الدولـــة ،والاتفاقيـــة العامـــة للتعرفـــة الجمركية والتجارة " الجات " لها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية التي تتأثر بالحركة التجاريةســـواء كانت سلعاً او خدمات ، والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول الخليج ، اصبحت تأخذ إهتمـــام وحـــرص القائمين على المؤسسات الاقتصادية بالدولة ، وموضوع السكان والقوى العاملة لازال يلعب دوراً مهماً في حركة ونشاط الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

إن وزارة التخطيط وهي تقدم تقريرها الاقتصادي السنوي لعام 1995 ، وتحاول جاهـــدة متابعـــة تطور الاداء الاقتصادي لدولة الامارات وتستعرض بصورة مختـــصرة أهـــم المتغيـــرات الاقتـــصادية الاجمالية وكذلك التطورات القطاعية . ونأمل أن يكون هذا التقرير مفيداً للسادة لامـــسئولين بالدولـــة والمختصين بالأمور الاقتصادية والباحثين والمهتمين بالاوضاع التي لها صـــلة بالنـــشاط الاقتـــصادي لدولة الامارات العربية التحدة

واللـــــه ولي التوفيـــــق ،،،

حميـد بـــن احمـــد المعـــلا
وزيـــــــــر التخطيـــــــط

اولاً : الاداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

إن دول مجلس التعاون وتعايش تغيرات اقتصادية متعددة شأنها بقية دول العالم تؤثر وتتأثر بما يحدث على الساحة الاقتصادية العالمية . فهي تملك النفط الذي يعتبر أهم مستلزمات الانتاج وبالتالي حجم تصديرة يؤثر على الانتاج العالمي وينعكس على هذه الدول .

ويشكل العمل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون الخليجي ، محوراً اساسياً من محاور العمل المشترك ، ومع تقدم مسيرة هذا العمل بأستمرار ، تعددت الانجازات التي تهدف الى تحقيق التكامل والتنسيق بين دول المجلس في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولازالت حكومات دول المجلس على مختلف المستويات وتسعى لتحقيق طموحات شعوبها .

وإن كانت دول الخليج قد حققت الكثير من الانجازات على الساحة الاقتصادية فهي مطالبة الان بالمحافظة على تلك المكتسبات التنمية والسعي لتصحيح الاوضاع الاقتصادية التي تعترض مسيرة العمل .

وتتمثل أهم تلك الانجازات ، والتي تحققت ضمن الاتفاقية الاقتصادية ، وتحقيق المواطنة الاقتصادية بمعنى المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس ، إضافة الى توحيد السياسات الاقتصادية بمعنى المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس ، اضافة الى توحيد السياسات الاقتصادية ، وربط البنى الاساسية بين دول المجلس ، من إنشاء المشاريع المشتركة ، والمؤسسات المشتركة وتقريب وتوحيد الاجراءات والانظمة .

ولقد شهد الاداء الاقتصادي لدول المجلس عام 1994 تحسناً طفيفاً مقارنة بما كان علية الوضع عام 1993 وذلك عام 1993 وذلك لما بذلته حكومات دول المجلس من جهد للمحافظةعلى الاستقرار الاقتصادي . ويتضح من تتبع الاداء الاقتصادي أن الناتج المحلي الاجمالي زاد من 205.1 مليار دولار عام 1993 الى 207.4 مليار درهم عام 1994 بمعدل زيادة سنوية قدرها 1.1 % وذلك على الرغم من انه لم يحدث أي تطور يذكر في حجم الاستثمارات حيث نفذت دول مجلس التعاون استثمارات قدرها 45.7 مليار درهم عام 1994 مقارنة ب 45.5 مليار درهم عام 1993 .

ومن الملاحظ على الاداء الاقتصادي أن دول المجلس تواصل تكثيف جهودها لتنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدة القطاع الخاص للمزيد من المساهمة في الاقتصاد الوطني وتضمنت تلك الجهود التحويل الجزئي او الكامل للشركات المملوكة للقطاع العام الى ملكية القطاع الخاص ، بما في ذلك بعض الشركات العاملة في مجال صناعة التكرير وتسويق النفط . ومن المنتظر أن يتسع نطاق التحويل الى القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون خلال السنوات القادمة في معظم قطاعات الاقتصاد . ذلك أن القيود المالية التي نجمت عن أزمة الخليج قد أثرت تأثيراً سلبياً قوياً على تزايد فرص مشاركة القطاع الخاص .

ولعل الظاهرة المسيطرة على الاداء الحالي للاقتصاديات الخليجيه هي تراجع العوائد المالية الناتجة عن حركة تصدير النفط ، مما إنعكس سلباً على معدلات الانفاق الداخلي بد ان غالبية الموازانات أظهرت عجوزات ملحوظه .

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون كمجموعة مازالت قـائوة فهـي تـسعى للتحول من اقتصاديات نفطيه الى اقتصاديات متعددة الموارد ، وتشير الاستراتيجيات والخطـط لـدول مجلس التعاون ان هذه الدول تقوم برسم مستقبلها من خلال ثلاث محاور ولها التنمية بمعناها الشامل وفي كل المجالات وثانيهما تحقيق التكامل فيما بينها أما المحور الثالث فهو العمل على تنويع مـصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد في هذا المجال .

ثانياً : ابعاد النمو على المستوى الاجمالي :

أتاح الاستقرار الامني الذي ساد منطقة الخليج ، ظروفاً مواتية لتطور القطاعات الاقتصادية فـي دولة الامارات ، وانعكست هذه التطورات بشكل ايجابي على تطور القطاعات الاقتصادية غير النفطيـة مما ادى الى حدوث تغيرات هامة في هيكلية الناتج المحلي كان من نتيجتها ان ساهمت القطاعات غير النفطية بما نسبته 66.6 % من اجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 135.0 مليار درهم عام 1994 مقارنة بعام 1993 الذي بلغ حوالي 132 مليار درهم .

وأنعكس ذلك بصورة جلية في ازدهار قطاعات الصناعة التحويلية والتجارة والسياحة بالدولـة ، مما ادى الى زيادة مساهمتها في الايرادات العامة , كما انعكس اثرة أيضاً على الانتعاش الاقتـصادي الذي تعيشة الدولة حالياً .

وفيما يلي صورة مختصرة عن الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها الدولة عام 1994 .

1- الناتج المحلي الاجمالي :

بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات عام 1994 ما قيمتة 135 مليار درهم بينما كـان عام 1993 حوالي 132 مليار درهم بمعدل زيادة سنوي قدره 2.3 % وهذه الزيادة ترجـع لإرتفـاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي ، فعلى سبيل المثال ارتفاع الناتج المحلي الاجمـالي في قطاع التجارة و الفنادق والمطاعم بنسبة 6.8 عن عام 1993 . وارتفع الناتج المحلـي الاجمـالي لقطاع الصناعات التحويلية عام 1994 بنسبة 5.5 % مقارنة بما حققه القطاع عـام 1993 وقطـاع الكهرباء وارتفاع بنسبة 4% عن عام 1993 .

وعلى الرغم من انخفاض ناتج قطاع النفط الخام ، إلا أن ذلك لم يؤثر على حجم النـاتج المحلـي الاجمالي بل نلاحظ زيادة القطاعات غير النفطية من 84.8 مليار درهم عام 1993 الـى 89.9 مليـار درهم عام 1994 وذلك بنسبة قدرها 6.0 % .

ومن خلال متابعة تطوير هيكل الناتج المحلي الاجمالي قطاعياً لعام 1994 وبإستبعاد قطاع الـنفط يلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي بلغـت 17.7 % وهـو يعكس حجم الاهتمام بمستوى الخدمات للمواطنين والمقيمين على حد سواء ، ومستوى الخدمات ليست بحجمها وتوزيعها فحسب ، بل وكفاءة الخدمة نفسها أيضاً وهي نقلة حضارية تشهد علـى الاهتمـام الحكومي بالانسان بوجة عام .

وحقق قطاع التجارة والفنادق والمطاعم ما نسبته 18.7 % في الناتج المحلي الاجمالي وهو قطاع بدأ يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي بما يحتويه من أنشطة ذات تأثير ومردود هام علـى مـوارد

الدولة ، والاتجاه الذي تشهده كافة إمارات الدولة هو الاهتمام بالسياحة والمناطق السياحية إحدى أهم الانشطة لهذا القطاع .

كما حقق قطاع التشييد والبناء ناتجاً نسبته 14.3 % من جملة الناتج المحلي الاجمالي بالدولة وهو قطاع يشهد الآن نشاط وحركة على مستوى الدولة وهو ما تعبر عنه المشيدات والابنية في كافة قطاعات الدولة .

اما قطاع الصناعات التحويلية الذي يعول علية الاقتصاد القومي مهمة تنويع مصادر الدخل فقد حقق ما نسبته 13.1 % من جملة الناتج المحلي الاجمالي وهو أيضاً يشهد حركة ونشاط في كافة الانشطة الصناعية البترولية وغيرها من الصناعات .

2- الاستثمار :

بهدف المحافظة على إستمرارية التنمية والعمل على عدم إنخفاض معدلاتها أو إنقطاعها نفذت إستثمارات بالدولة بلغت حوالي 37.3 مليار درهم عام 1994 بنسبة زيادة قدرها 2.7 % عما تحقق عام 1993 . وبلغت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1994 ما يقرب من 27.6 % وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بالمعدلات العالمية ويعكس ذلك إهتمام الدولة وحرصها على إستمرارية حركة التنمية والنشاط الاقتصادي المتنامي .

وتميزه طابع التنمية بالمشروعات الانتاجية إذ بلغت نسبتها 58.2 % من جملة الاستثمارات المحققه عام 1994 بينما نالت مشروعات الخدمات الانتاجية 30.3 % ومشروعات الخدمات 11.5 % من جملة الاستثمارات في عام 1994 . وهذا يعكس إتجاه الدولة نحو تكثيف الاستثمارات للقطاعات الانتاجية التي تغير نمط التنمية وتخرجه من الشكل القديم الذي كان يركز على الجانب الخدمي والذي إستغرق عدة سنوات من عمر الاتحاد حيث تم في السنوات الاخيرة التكيز على الاستثمارات الموجهه نحو القطاعات الانتاجية التي تنوع من مصادر الدخل وتدفع بالتنمية للامام وتبعد الدولة عن الاقتصاد الاحادي بعد أن إستكملت البنية التحتية وبقي لها مشروعات الاحلال والتجديد التي تحافظ على المكتسبات التي تحققت في القطاعات الخدمية .

ولازال قطاع الاعمال يلعب الدور الكبير في الاستثمارات فيما حققت الاستثمارات الحكومية نحو 38.3 % وهذا يتمشى مع سياسة الدولة نحو إعطاء القطاع الخاص الدور الكبير في حركة التنمية وتخفيف العبء على الحكومة التي تحملت في فترة سابقة العبء الاكبر من مسيرة البناء والتنمية بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية .

وبتحليل هيكل الاستثمارات عام 1994 يلاحظ أن قطاع النفط الخام إستحوذ على إستثمارات نسبتها 20.9 % من جملة الاستثمارات بينما حقق قطاع النقل والمواصلات ما نسبته 15.7 % في مشروعات تطوير أنشطة النقل الجوي والبحري والتخزين بما يتماشى مع الحركة الاقتصادية والتجارية التي تعيشها البلاد .

وحقق قطاعي الصناعات التحويلية والكهرباء والماء ما بنسبه 14.5 % من جملة الاستثمارات المحققه عام 1994 بمشروعات صناعية ضخمة خاصة الصناعات البتروكيماوية والتطور الحادث في

هذه الصناعات الهامة كذلك مشروعات الكهرباء والماء والتي تواكب النشاط الصناعي والخدمي على مستوى الدولة .

كما حقق قطاع الخدمات الحكومية ما نسبته 11.1 % من جملة الاستثمارات تمشياً مع سياسة الدولة في المحافظة على مستوى لائق من الخدمات التعليمية والصحية على أحدث ما توصلت اليه الخدمات بالدول المتقدمة .

3- الاستهلاك النهائي :

كما حدث في السنوات السابقة لازال الاستهلاك النهائي في إرتفاع مستمر ففي عام 1994 بلغ 87.5 مليار درهم بينما كان عام 1993 نحو 83.2 مليار درهم وعام 1992 نحو 80.7 مليار درهم ، وهي ظاهره يجب الاهتمام بها حيث أن هذه الزيادات الكبيرة لها تأثير قوي على الوضع الاقتصادي في البلاد وخاصة عند النظر في حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) الذي بلغ عام 1994 نحو 63.3 مليار درهم بنسبة 72.3 % من جملة الانفاق الاستهلاكي النهائي ، فزيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص بهذه النسبة المرتفعه يأتي بسبب إرتفاع مستوى والتكلفة المعيشية للسكان وكذلك إرتفاع الاسعار في كافة المنتجات الاستهلاكية وكذلك الزيادة في عدد السكان .

واذا كان مستوى الانفاق الاستهلاكي الحكومي لازال في مستوى السنوات السابقة فهذا يرجع لحرص الحكومة على الاستمرار في سياسة ترشيد الاستهلاك إذ بلغ عام 1994 حوالي 24.2 مليار درهم بينما كان عام 1993 23.3 مليار درهم وعام 1992 22.8 مليار درهم .

4- التجارة الخارجية :

تعتبر التغيرات في التجارة الخارجية إحدى المؤشرات التي تعكس الاوضاع الاقتصادية في مختلف بلدان العالم إذ أن هناك علاقة وطيده بين النشاط الاقتصادي والواردات من السلع التي تلبي الطلب المحلي للاستهلاك او لأغراض الاستثمار والصادرات التي تعبر عن مدى النشاط الانتاجي في هذا البلد.

وفي دولة الامارات تتأثر الاوضاع الاقتصادية بحركة التجارة الخارجية وخاصة فيما يخص الواردات واعادة التصدير .

وخلال السنوات السابقة حققت التجارة الخارجية قفزات كبيرة فإرتفع حجم الواردات من 77 مليار درهم عام 1993 الى 83.6 مليار درهم عام 1994 بنسبة زيادة قدرها 8.5 % وترجع الزيادةفي حجم الواردات الى زيادة الاسعار العالمية من جهه والتغير في اسعار العملات من جهه أخرى ، كما ارتفعت الصادرات من 93 مليار درهم 1993 الى 97.9 مليار درهم بنسبة زيادة قدرها 5.2 % وتمثل الصادرات من النفط الخام ما نسبته 45% من جملة الصادرات لعام 1994 .

ونظراً لموقع دولة الامارات المتميز في منطقة الخليج وتحقيقاً لسياسة الدولة في جعل الامارات سوقاً تجارية للمنطقة فقد مثلت تجارة اعادة التصدير نسبة عالية من حركتها التجارية ففي عام 1994 كانت نسبة اعادة التصدير الى جملة الواردات 37 % وهي نسبة تمثل جزءاً هاماً من الواردات وتصدر للبلدان الاسيوية المجاورة وكذلك البلدان الخليجية .

ونتيجة للزيادات المستمرة في حجم الواردات عن الزيادات في حجم الصادرات حققت الدولة فائض قدره 16.0 مليار درهم 1993 ، ومن المنتظر بعد دخول دولة الامارات ضمن الدول الاعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة " الجات " سوف يترتب على هذا كثيراً من التعيرات الهيكلية في انظمتها التحارية ، وبلا شك سيؤثر هذاعلى حجم التجارة المتداول والنشاط الحادث في هذا لاقطاع الهام . ومن هنا تمكن الاهمية الكبيرة للتعامل مع هذه الاتفاقية من خلال دول الخليج التي انضمت للاتفاقية للاستفاده من الايجابيات وتجنب اية سلبيات تنجم عن تطبيق تلك الاتفاقية .

5- المالية العامة :

السياسات المالية هي إحدى السياسات التي تعتمد عليها الدولة في ممارسة نشاطها الاقتصادي ، وعليه فإهتمام الحكومة بالموازنة العامه وحرصها على أن تقلل العجز السنوي ، عمل مستمر وسياسة تحظى بالتأييد من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية . وإذا كان العجز ظاهرة لا تختص بها دولة الامارات ، بل هي ظاهره عامه تشترك فيها كافة الدول الخليجيه والعربية ، فإن السعي لتقليل العجز هدف تسعى له الدولة بكافة أجهزتها ، الا ان صعوبة هذا يمكن في ان المورد الاساسي للميزانية وهي العائدات النفطية لازالت في تقلب سواء من ناحية الاسعار او من ناحية الكميات .

وإذا كانت الدولة نجحت في تطبيق سياسة ترشيد الانفاق كمحاولة لتقليل العجز فإنها لا تألو جهداً في تنمية الموارد الاخرى غير النفطية مثل عوائد الدولة من المساهمات في الشركات وكرسوم الخدمات المختلفة . وبدراسة هيكل الميزانية العامة يلاحظ أن الايرادات العامة بلغت 37.9 مليار درهم عام 1994 ، بينما كانت 39.4 مليار درهم عام 1993 وهذا الانخفاض يعود لإنخفاض عوائد النفط الخام الذي قل في عام 1994 بنسبة 8 % عما كان عليه عام 1993 . أما النفقات العامة فزادت في عام 1994 وبلغت 48.7 مليار درهم بينما كانت في عام 1993 45.4 مليار درهم وترجع تلك الزياده لإرتفاع المنفق على الاستثمارات وكذلك التحويلات الرأسمالية . فالدولة حريصة على إستكمال كافة المشروعات التي تخدم القاعدة الاقتصادية بهدف استمرار حركة التنمية وتلبية حاجات السكان من السلع والخدمات وللمافظة على المستوى اللائق من الحياة .

إن استمرار العجز في الميزانية هو التحدي الذي يواجة دولة الامارات والدول الخليجية خلال المرحلة القادمة وخاصة إذا كان السبب يمكن في تناقص وعدم استقرار العوائد النفطية ، وعلية فام الحلول تمكن في العمل على التنمية الاقتصادية وارتفاع حجم الانفاق الخاص سيعوض جزءاً من الانخفاض في الانفاق الحكومي ، مما يساهم في إستقرار الاوضاع الاقتصادية من جانب آخر تسعى الدولة للعمل على زيادة مواردها الذاتية غير النفطية عن طريق زيادة اسعار الخدمات وترشيد الدعم الحكومي وزيادة الاستثمار الداخلي والخارجي والتي يمكن من خلال إدارتها وتوجيهها بشكل فعال إيجاد مصدر لتمويل جزء كبير من الموازنات السنوية في الدولة .

6- السكان والقوى العاملة :

لاشك ان قضية السكان والقوى العاملة إحدى أهم النقاط التي تهتم بها دولة لما لها من تأثير قوي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . ولقد اولت الدولة لهذا إهتماماً كبيراً ظهر ذلك من

خلال تشكيل لجنة لبحث قضايا السكان والقوى العاملة ولقد كانت لهذه اللجنة إنجازات كثيرة أهمها التركيز على القوى العاملة المواطنه وحث كافة الجهات على التعاون في هذا المجال .

إن ايمان الدولة بأن التنمية البشرية إحدى أهم الركائز التي تبنى عليها السياسات والخطط التنموية ، دفع بالحكومة للاهتمام بهذا العنصر الاساسي في عملية الانتاج وخاصة العمالة المةاطنة من خلال برامج التدريب والتأهيل وتشجيع المرأه على دخولها لسوق العمل وتشير البيانات التقديرية الى أن عدد سكان دولة الامارات عام 1994 بلغ حوالي 2230 الف نسمة وبلغ حجم العمالة 955 الف نسمة في نفس العام وتمثل العمالة المواطنة طبقاً للدرسات والتقديرات حوالي 10 % عام 1994 وكانت ما يقرب من 9 % عام 1993 وتمثل المرأه عنصراً هاماً في القوى العاملة المواطنة حيث أنها في تطور مستمر اذ كانت عام 1990 ما يقرب من 11 % وفي عام 1994 اصبحت 20 % من القوى العاملة بالحكومة الاتحادية ولا شك ان الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة في مجال التنمية البشرية ستتيح الفرص بصورة أكبر أمام المرأة للمشاركة بصورة أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعند متابعة هيكل العمالة قطعياً عام 1994 يلاحظ أن قطاع التجارة والفنادق والمطاعم إستحوذ على ما نسبته 18.5 من حجم العمالة بالدولة وهو قطاع يتطور سنوياً وتسعى الدولة على التنمية لما له من حجم العمالة الكلي وهذا يتماشى مع عملة البناء والتعمير التي تغطي سنوياً وتسعى الدولة على تنميتة لما له من أثر على حجم العمالة الكلي وهذا يتماشى مع عملية البناء والتعمير التي تغطي قطاعات الدولة ويأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتية الثالة من حجم العمالة حيث حقق ما نسبتة 14.4 % من حجم العمالة وهو قطاع له تأثير فعال في جعل الدولة تحظى بخدمات تعتبر من أفضل الخدمات على المستوى الدولي كماً ونوعاً .

ثالثاً : ابعاد النمو على المستوى القطاعي :

1- القطاعات الانتاجية :

إن السياسة التي تنتجها الدولة في السعي لتنويع مصادر الدخل ، جعلت الحكومة تسعى بكل طاقاتها لتشجيع الجانب الانتاجي وخاصة في القطاعات الغير نفطية ، مما دفعها لتشجيع الاستثمار على كافة المستويات سواء كان على المستوى الحكومي أو قطاع الاعمال او على مستوى القطاع الخاص .

ومن خلال بيانات عام 1994 يتضح مدى فعالية تطبيق تلك السياسات حيث يلاحظ أن هناك زيادات في الناتج المحلي الاجمالي لكافة القطاعات الانتاجية عما كان علية في عامي 1992 ،1993 . فعلى سبيل المثال ، إن قطاع الصناعات التحويلية الذي تعتمد علية الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية عن طريق خلق قاعدة صناعية تقلل من الاعتماد على عوائد النفط الخام وتقلل من حجم الواردات من الخارج حقق هذا القطاع زيادات مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي كانت على التوالي 10.5 مليار درهم 11.1 مليار درهم 11.8 مليار درهم خلال السنوات 1992 ،1993 ،1994 . وبشكل عام يمكن ان القول ان الدولة وبعد جهد تنموي في هذا القطاع أصبحت تملك قطاعاً صناعياً متطوراً وتنتج مجموعه كبيرة ومتنوعه من السلع التي ساهمت وبشكل واضح في تغطية جزء مهم من حجم

الطلب المحلي على منتجات صناعات مواد البناء وصناعة الالمونيوم والصناعات الغذائية وصـــناعات الاسمدة .

كما حقق قطاع الزراعة والثروة السمكية زيادة في الناتج المحلي الاجمالي حيث حقق فـــي عـــام 1994 3.3 مليار درهم مقارنة بما كان علية عامي 1992 ، 1993 الذي حقق فيهما ناتجاً قـــدره 2.9 مليار درهم ، 3.1 مليار درهم على التوالي وذلك رغم الصعوبات التي تعترض العمالة الانتاجية لهـــذا القطاع من قضايا التربة والمناخ والمياه .

أنا قطاع التشييد والبناء والذي يلعب دوراً متميزاً فيما نشاهده من نهضة عمرانية حيـــث يقـــوم بتنفيذ الجانب الانشائي في مجمل الاستثمارات المنفذة ، فقد حقق زيادة في الناتج المحلي بلغـــت 1.8 مليار درهم عام 1994 ، عما كان علية في عام1992 حيث بلغ الناتج المحلي لهذا القطاع 12.8 مليار درهم في حين كان 12.2 مليار درهم في عام 1993 11.0 مليار درهم في عام 1992 .

ومما سبق من بيانات يتضح نجاح سياسة الدولة في تحفيز القطاعات الانتاجية وان خططها فـــي ذلك تسير في سبيل تحقيق اهدافها في جعل القطاعات الانتاجية تلعب دورها المخطط لها فـــي تغييـــر هيكل الانتاج في الدولة .

2- قطاعات الخدمات الانتاجية :

إن قطاعات الخدمات الانتاجية لها مكانه كبيرة في حركة التنمية في الدولة ، فهي القطاعات التي تخدم القطاعات الانتاجية وتهئ لها الظروف للعمل الايجابي وتوفر لها اساسيات الحركة والنشاط لتعمل بحرية وسهولة .

فقطاع النقل والتخزين والمواصلات بما لدية من امكانيات ساهم بدور كبير في تسيير حركة كافة القطاعات الاقتصادية إذ تملك أحدث وأكبر الموانئ التجارية البحرية ، كما تملك عدة مطارات حديثـــة بالاضافة الى شبكة اتصالات على مستوى عال من التقنية تخدم القطاعات الانتاجية والخدمية .

ولقد حقق هذا القطاع زيادة في الناتج المحلي الاجمالي عام 1994 وعن عام 1993 بلغـــت 8.3 مليار درهم مقارنة ب 7.9 مليار درهم .

وشهد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق نشاطاً ملحوظاً في كافة أنشطتة ، فقد بلغ الناتج المحلـــي الاجمالي عام 1994 ما قيمته 16.8 مليار درهم مقارنة بعام 1993 الذي بلغ فية الناتج 15.7 مليـــار درهم بمعدل نمو قدره 7 % وهذا القطاع تشهد أنشطته إهتماماً كبيراً على مستوى الدولة ، فالنـــشاط التجاري سمه نم سمات الدولة في إنفتاحها على العالم إستيراداً وتصديراً ويقوم القطاع الخـــاص بمـــا لديه من امكانيات بمعظم فاعليات هذا النشاط ، اما نشاط السياحة فهو نـــشاط وليـــد ولكنـــه يحقـــق النجاحات عاماً بعد عام بفهامام الدولة متمثلة في كافة الحكومات المحلية بالمشاريع السياحية وإنشاء الفنادق التي بلغ عددها 254 عام 1994 وبلغ عدد النزلاء مليون وتسعمائة وتسة عشر الـــف نزيـــل مقارنة بعام 1993 الذي كان فيه العدد 229 فندقاً وبلغ عدد النزلاء مليون وستمائة وخمسة وســـتون الف نزيل ونظراً للاوضاع المستقره التي تعيشها دولة الامارات في المنطقة ازدهـــر نـــشاط التـــأمين والتمويل وأصبحت الدولة تمثل مركزاً مالياً مشهود له عالمياً وبدأت دول العالم تعتبر سوق الامـــارات المالي من اهم المراكز التي لها دور في النشاط الاقتصادي بوجه عام من خـــلال البنـــوك وشـــركات

التمويل وشركات التأمين الوطنية ، حيث حقق نشاط التمويل والتأمين نمواً في الناتج المحلي الاجمالي عام 1994 قدره 4.5 % عما كان عليه في عام 1993 .

أما نشاط العقارات فلازال له دور في النشاط الاقتصادي وهو من الانشطه المستمره في تطويرها منذ قيام الاتحاد بما يملك من خبره طويلة خلال السنوات الماضية مكنته من بناء مستوى لائق من المساكن الشعبية والبنايات التي تمثل صورة من حضارية للدولة . لذلك يلاحظ أنه حقق نمواً قدره 11.3 % في عام 1994 عن عام 1993 .

وأذا كان القطاع الخاص له دور متميز في نشاط الاسكان بوجه عام فالحكومة الاتحادية وحكومات الامارات لازالت تبني المساكن الشعبية والمناطق العمرانية الجديدة في انحاء الدولة وهي علامة مميزه من إنجازات الحكومة .

3- قطاعات الخدمات الاجتماعية :

أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ، إحدى أهداف الدولة في المحافظه على المستوى المعيشي والحضاري لسكان دولة الامارات .

فتوفر الخدمات التعليمية المجانية متوفره لكافة السكان ، وانتشارها في أنحاء مدن وريف الدولة دليل على مدى اهتمام الدولة بتنمية الموارد البشرية الوطنية لتحقيق هدف التنمية المستدامة . كما ان اتجاه الخدمات التعليمية للفئات التي حرمت من التعليمفي الماضي من خلال قيام الحكومة بإنشاء مدارس تعليم الكبار ومو الامية التي بلغ عدد الدارسين فيها 19 الف دارس عام 1994 . ليعد بعداً آخر من ابعاد اهتمام الدولة بتنمية القوى العامله المواطنه وتأهيلها علمياً لتساهم بوعي في عملية التنمية ، حيث بلغ ما تم اتفاقه على نشاط التعليم عام 1994 ، 3653 مليون درهم بينما كان نحو 3481 مليون درهم عام 1993 . والى جانب الخدمات التعليمية تطورت الخدمات الصحيه تطوراً كبيراً من خلال اتجاهين الاول هو تغطية مساحة الدولة بالمستشفيات والعيادات والاتجاه الآخر هو ارتفاع كفاءة الاداء في الخدمة الصحيه حيث أصبح هناك تخصصات نادرة تمارس عملها على احدث الاساليب الطبية الحديثه ، ولقد بلغ جملة ما تم انفاقة على الخدمات الصحيه في عام 1994 نحو 2572 مليون درهم ، في حين كان نحو 2361 مليون درهم عام 1993 .

ان جهود الدولة في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين الامور التي تتماشى مع سياسة الدولة في توفير الحياة الكريمة للمواطنين ومساعدة كل من يحتاج الى مساعدة . وعليه أنفقت الدولة ما يبلغ 528 مليون درهم على المساعدات الاجتماعية عام 1994 .

وفي اطار حرص الدولة على نشر الثقافة اهتمت اجهزة الاعلام المختلفه من تلفزيون واذاعة وكتبات بالمعلومات ذات القيم العالية النابعه من تراثنا .. وكذلك اهتمت بنشر الوعي الديني عن طريق المحاضرات والندوات في المساجد المنتشرة بالجولة .

وادراك من الدولة بأهمية المكتسبات التي تحققت في المحتمع حرصت من خلال اجهزة العدل والامن على رعاية وحماية الدولة خارجياً وداخلياً .

رابعاً : القطاع الخاص :

ينبع اهتمام وتركيز دولة الامارات العربية المتحدة على تنمية القطـــاع الخـــاص ، لاســـيما فـــي السنوات الاخيره ، من ايمانها العميق بالدور الكبير المعول على هذا القطاع في عملية التنمية باعتباره شريك في اقامة مشاريع التنمية ومقدم للخدمات لكل من القطاعين العام والاعمال ، اضافة الى قطـــاع الافراد .

ولقد ساعدت المتغيرات الهيكليه في الاقتصاد الوطني ، نتيجة للجهود الحقيقية التي بذلتها وتبذلها الحكومة ، وتنويع قاعده الاقتصاد الوطني في نمو القطاع الخاص بالدولة وتنوع نشاطاته . كما اسهم المناخ الاقتصادي السائد في الدولة ، والذي يعتمد اساساً على سياسة الاقتصاد الحر وانفتاح السوق ، وتوفر البيئة الاقتصاد الحر وانفتاح السوق وتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة في توســـيع اســـتثمارات القطاع الخاص من خلال حشد رأس المال الخاص ودفعه لتولي الدور المطلوب منه في عملية التنميـــة وما شركتي "دبي للاستثمار " و" الامارات وعمان " الا ادوات استثمارية تمثل تطوراً مهماً في اقتصاد الدولة .

ولقد ارتفع عدد الشركات التجاريه العاملة في دولة الامارات من 8095 شركه عـــام 1992 الـــى 10774 شركه عام 1994 بمعدل نمو سنوي قدره 15.4 % وبحجم رأسمال حوالي 20 مليار درهم ، مما يدل على تنامي اعمال القطاع الخاص من خلال الفرص التي اتاحتها له الدولة ، والجدول التـــالي يبين تطور حجم الشركات التجاريه العاملة في دولة الامارات العربية المتحـــــدة خـــلال الفتـــره مـــن 1992-1994 حسب النوع .

ونتيجة لهذا الدور الكبير الذي اضطلع به القطاع الخاص ان حققت مساهمته في الناتج المحلي ما نسبته 40 % من اجمالي الناتج ، وهي نسبة كبيرة جداً ، إذ ما أخذ في عين الاعتبار مدى الارتبـــاط الوثيق بين الانفاق الحكومي العام ونشاط القطاع الخاص .

الشركه	1992	1993	1994	معدل النمو
المساهمة	82	85	91	5.3
الاجنبية	434	539	679	25.0
الاشخاص				
ذ.م.م	2614	3865	4581	32.4
تضامنية	995	1251	822	10
بسيط	3970	4321	4581	7.4
الاجمالي	8095	10061	10774	15.4

خامساً: السياسات الاقتصادية :

تعتبر السياسة الاقتصادية الناجحه الوسيلة لتحقيق رفاهية المجتمع . لهذا تقوم حكومات الـدول بإستخدام الموارد المتاحه استخداماً يضمن استخلاص اقصى المزايا الممكنه لإشباع حاجات المجتمع .

ولقد اتضحت السياسة الاقتصادية لدولة الامارات منذ قيام الاتحاد من خلال وثيقة الاهداف العامة الرئيسية للتنمية التي صدرت في عام 1974 والتي تحدد مسار التنمية في دولة الامارات .

ومن خلال تجربة دولة الاماراتفي السنوات السابقة يتم مراجعة تلك السياسات وإعادة النظر فـي خطواتها على ضوء التجارب ، ومن خلال معطيات جديده قد تطرأ على الحياة الاقتـصادية . فدولـة الامارات دولة منفتحه على العالم اقتصادياً وبالتالي تتأثر بالمتغيرات العالمية ، ومن هنا كـان علـى وزارة التخطيط وضع تصوراتها وسياستها في ضوء تلك المتغيرات العالمية ومع ما يتسق وتوجهات الدولة وطموح شعبها في الحياة في ظروف اقتصادية ملائمة .

السياسات الاستثمارية :

لاشك ان الفترة السابقه قد حفلت بسياسات استثمارية حققت الكثير من الانجازات على مـستوى دولة الامارات لمرحلة متقدمة بوأتها مكانة أكبر من كونها دولة نامية ، الا انه ورغم ذلك كـان مـن المحتم مراجعة تلك السياسات الاستثمارية في ضوء المتغيرات التي تسود عالم اليوم ، وفـي ضـوء الايجابيات التي تحققت عنها والسلبيات التي نتجت .

واذا كان الهدف من السياسات الاستثمارية المختلفة هو تنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني ، فأنه يتعين في هذا الصدد التأكد على ضرورة تأثير السياسات الاستثمارات وتقنينها حتى يمكن تحقيق الاهداف المرجوه منها ، ولا سميا تلك المتعلقه بالاستثمارات الاجنبية في الدولة ، اذ يتطلـب الامـر وضع استراتيجية ملائمة لتلك الاستثمارات ، وذلك حتى يمكن من خلالها الاستفادة من نقل التقنية الى البلاد والخبرة الادارية والتدريب الفني ، والتي عادة ما تربط ارتباطاً مباشراً مـع هـذا النـوع مـن الاستثمارات ، الامر الذي سيعزز من القدرة الانتاجية والتنافسية للمشاريع الوطنية ويساهم في التنوع الانتاجي للاقتصاد بشكل عام .

كما انه لابد من الاشارة في هذا المجال الى الدور الـذي يلعبـه برنـامج المبادلـة الاقتـصادية "الاوفست" والذي يعد تجربة رائدة يمكن التوسع فيها ، حيث نجح هذا البرنامج في انشاء العديد مـن المشروعات التنموية المشتركة الناجحه كان اهمها تأسيس شركة أبوظبي الوطنية لصناعة الـسفن ، حيث يعول على هذا البرنامج المساعدة في نقل التقنية المتطورة والخبرة الفنية المتخصصه للعمالـة المواطنه بالاضافة الى تطوير القاعدة الصناعية والخدمية في الدولة .

وبالنسبة للسياسات الاستثمارية الداخلية ، فإن ايجاد سوق للاوراق المالية لاشك سـوف يـدعم الاقتصاد الوطني وسوف يكون وعاءاً لتدوير رأس المال وادوات الدين مما سيؤدي الى زيادة رصـيد رأس المال المتاح وتوفير فرصاً أكثر تنوعاً للمستثمر الاماراتي بالاضافة الى المساعدة فـي تـوفير السيولة للمستثمرين المحليين . وفي هذا الصدد فأن مشروع إقامة سوق للاوراق المالية للدولة فـي مراحلة النهائية ، حيث خلصت اللجنة الوزارية والفنية المشكلة لهذا الغرض من وضـع تـصوراتها

والالية التي يمكن على اساساه أن يعمل هذا السوق لاسيما وأن الامارات مهيئة أكثر من غيرها من دول المجلس في قيام مثل هذا السوق .

سياسة الخصخصه :

تتجه الانظار في دولة الامارات خاصة وفي دول الخليج بوجه عام نحو القطاع الخاص لمشاركتة في التنمية وبناء الاقتصاد ودفع عجلة نموه في السنوات القادمة ، بعد أن وفرت الدولة على مدى السنوات السابقة المكونات الاساسية لإقتصادها الوطني

والاتجاه حالياً لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الشاملة وتوجية الاستثمارات الوطنية للداخل من خلال هياكل اقتصادية كبيرة ، وامتصاص السيولة المتوافرة حالياً لدى الافراد بالاضافة الى تخفيف الاعباء المالية على الحكومة .

وتؤكد وزارة التخطيط على ان التطبيق سياسة الخصخصة ضرورة لإشراك القطاع الخاص في التنمية وفي توظيف مدخراته محلياً بدلاً من توجهها للخارج ، وهذا سينعكس ايجابياً على جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة ، كما سيكون لهذه الخطوه مردوداً ايجابياً مباشراً في انعاش الاستثمار الداخلي من خلال اتاحة الفرصة لصغار المستثمرين ليستثمروا اموالهم داخل الدولة وفي مشروعات صناعية وطنية .

وفي هذا الاطار هناك بوادر مشجعه أعلنتها الحكومة بخصوص بيع 40 % من راسمال شركة الامارات العامة للبترول الى القطاع الخاص ، كما تدرس بيع جزء من حصة الدولة في رأسمال المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية وكذلك بيع عدد من المصانع التابعة للمؤسسة العامة للصناعة .

سياسة تحرير التجارة وانفتاح السوق :

وفي ضوء التوجه العالمي لتحرير التجارة وإزالة العوائق الفنية والجمركية أما تدفق تجارة السلع والخدمات ، وفي إطار سعي الدولة لمواكبة هذه التغيرات على الساحة لااقتصادية الدولية ، فقد سعت دولة الامارات العربية المتحدة للانضمام الى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة " الجات " حيث حصلت على عضوية الجات حيث وقعت في ابريل 1994 على البيان الختامي لجولة مفاوضات الاوروغواي والذي تضمن – ضمن نتائجه – الايذان بقيام منظمة التجارة العالمية . W.T.O في مطلع 1990 لتحل محل الجات تدريجياً .

وبما ان الانضمام لهذه المنظمة سيلزم تقديم جداول تتضمن العروض والامتيازات التي تنوي الدول تقديمها في كل من قطاعي السلع والخدمات .

فقد قامت دولة الامارات بإعداد القوائم المطلوبة للإنضمام حيث تم بالفعل الموافقة على هذه القوائم الامر الذي تم بموجبه حصول دولة الامارات على عضوية المنظمة .

وتجدر الاشارة هنا الى انه حتى يمكن الاستفادة مما توفره هذه العضوية امتيازات للاقتصاد الوطني وتلافي لانعكاساتها السلبية ، ينبغي تدعيم الكتلة الاقتصادية الخليجيه في اطار مجلس التعاون ومن خلال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، سيما وأن العالم اليوم هو علام التكتلات الاقتصادية العملاقة ولا مكان للوحدات الصغيرة .

سادساً: توقعات لاداء الاقتصادي لعام 1996

من المتوقع ان تشهد دولة الامارات خلال عام 1996 مزيداً من الاستقرار الاقتصادي ينعكس على اداء القطاعات الاقتصادية ويتوقع ان يحقق اقتصاد الدولة نمواً موجباً في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ 5.6 % من عام 1995 وهذا يمكن أن يتأتى من خلال تفاعل عدة اسباب داخلية منها وخارجية .

وتشمل الاسباب الداخلية : زيادة متوقعه في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية وخاصة قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والماء وقطاع التشييد والبناء . هذا كله الى جانب النشاط الكبير الذي سوف يبرز في قطاع التجارة الداخلية ونشاط الخدمات الفندقية كما سيشهد النشاط المصرفي والتأمين نتائج جيدة في ضوء الارباح المحققة في عام 1995 ، ونجاح النشاط المصرفي لن يقتصر على القدره التمويلية فقط كما كان سابقاً بل سيعمل البنوك كشريك مع التجارة والمستثمرين.

من المتوقع ان يشهد عام 1996 دفعات استثمارية قوية قطاعات كثيرة كقطاع الصناعات التحويلية لاسيما الصناعات البتروكيماوية التي ستشهد توسعات في مفاة الرويس وانشاء مجمع للبتروكيماويات في الرويس على سبيل المثال اضافة الى اقامة مصفاة الحمرية كما من المتوقع ان تساهم الشركات المساهمة لاسيما الجديده منها دوراً كبيراً في استقطاب المدخرات الشخصية مما ينتج عنه طاقات تمويلية اضافية تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي . حيث المتوقع ان تبر مساهمة جديدة أخرى سواء محلية او شركات خليجية مستفيدة من الميزات التي توفرها لها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون .

ومن المتوقع كذلك ان تعلن عن قيام سوق الاوراق المالية في منتصف عام 1996 وقيام هذه السوق يضع دولة الامارات على خريطة الاستثمار المالي ويتيح للمستثمر المحلي ايجاد فرص لجذب المدخرات وتوظيفها في المجالات التي تضيفها في المجالات التي تضيف طاقات انتاجية جديدة في المجتمع .

اما الاسباب الخارجية : فهي تنصب على الحالة التي عليها سوق النفط والذي امكن السيطرة علية بفضل التزام البلدان الاعضاء في منظمة الاوبك بحصص الانتاج المقرر ضمن السقف المحدد ، مما شجع بعض البلدان المصدرة للنفط من خارج المنظمة مراعاة هذا الالتزام في مستويات الانتاج . ومن المؤهل استمرار هذه الظروف على ما هي علية مما يعني ان يستمر الاستقرار الذي كان علية الوضع في 1995 الامر الذي سيؤدي الى تحسن الاسعار في الاسواق العالمية مما ينعكس على عوائد النفط بدولة الامارات . ومن جانب آخر فان هناك مؤشرات تنمعن امكانية ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.6 مليون برميل خلال عام 1996 واذا صحت هذه التوقعات فان الموقف النفطي في هذا العام سوف يزيد تحسناً .

الا انه وعلى الرغم من التفاؤل الكبير الذي سيطر على سوق النفط العالمي الا انه والبنسبة لدولة الامارات يجب التحفظ بالتفاؤل نوعاً ما على الموارد المتوقعه من النفط سيما عند الاخذ في الاعتبار العملة التي يقيم فيها النفط وهو الدولار . اذ ان سعر صرف الدولار في تقلب مستمر وبصورة حاده احياناً مما يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية لتلك العائدات النفطية . وهنا يمكن الاشارة الى اهمية ايجاد صيغة بديلة من خلالها العمل على تقليل الانخفاض الناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار .

توقعات بعض المتغيرات الاقتصادية في الدولة

المتغيـــرات الاقتصادـــة	1994	1995	1996
السكان (الف نسمة)	2230	2377	2500
العمالة (الف عامل)	913	955	1000
الناتج المحلي الاجمالي (مليار درهم)	135	144	152
الناتج عدا القطاع النفطي (مليار درهم)	90	95	101
متوسط دخل الفرد (الـــف درهـــم)	49.3	50.1	48.6
الانفاق الاستهلاكي النهائي(مليار درهم)	88	96	103
اجمالي الصادرات السلعيـــة (مليار درهم)	98	106	112
اجمالي الواردات السلعية (مليار درهم)	84	92	98
رقـــم التضخم %	4.5	5.0	4.5

المتغيـرات الاقتصاديـة لدولـة الامـارات العربيـة المتحـدة
(مليـون درهـم)

المتغيرات الاقتصادية	1992	1993	1994	1995
عدد السكـان (الف نسمة)	2011	2083	2230	2377
العاملـون (الف عامل)	799	860	913	955
الناتج المحلي الاجمالي بالتكلفة	131676	132116	135065	140920
الناتج القومـي الاجمالـي	127483	127787	131153	140920
الدخـل القومـي	108329	107750	110049	119020
الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح)	105974	104800	106949	117020
الادخـار القومـي	25261	21574	19438	20580
الانفـاق الاستهـلاكي النهائـي	80713	83226	87511	96440
الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائـي	22792	23377	24197	25200
الانفاق الاستهلاكي الخـاص النهائي	57291	59849	63314	71240
اجمالي تكوين رأس ا لمال الثابت	29802	36359	37324	38330
اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحكومـي	9511	13900	14354	14370
اجمالي تكوين راس المال الثابت لقطاع الاعمال	20291	22459	22970	23960
اجمالي الواردات السلعيـة	64328	77068	83606	91500
اجمالي الصادرات السلعية	88940	93050	97924	105900
الفائـض في الـميزان التجـاري	24612	15982	14318	14400
صافي الواردات (عدا اعادة التصدير)	43328	50703	52606	58000
الفائـض الجاري لميزان المدفوعات	12980	4522	1218	1950
حجم الاجـور (تعويضات العامليـن)	31904	34484	36242	38000
الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك	123.3	129.5	135.0	141.0
(100=1985)				

المؤشرات الاقتصاديــة لدولـة الامـارات العربيــة المتحـدة

المؤشرات الاقتصادية	1992		1993		1994		1995	
حصة الفرد من :	درهم	دولار	درهم	دولار	درهم	دولار	درهم	دولار
الناتج المحلي الاجمالي	65.5	17.8	63.4	17.3	60.6	16.5	60.6	16.5
الناتج القومي الاجمالي	63.4	17.3	1.3	16.7	58.8	16.0	59.3	16.2
الدخـل القومـــي	53.9	14.7	51.7	14.1	49.3	13.4	50.1	13.6
الدخل القومـي المتـاح	52.7	15.4	50.3	13.7	48.0	13.1	49.3	13.5
الانفاق الاستهلاكي النهـائي	40.1	10.9	40.0	10.9	39.3	10.7	40.6	11.1
الاستهلاك الحكومي النهائي	11.3	3.0	11.2	3.0	10.8	3.0	10.6	2.9
الاستهـلاك الخاص النهائـي	28.8	7.9	28.8	7.9	28.5	7.7	30.0	8.2
الادخـار القومـــي	12.6	3.5	10.3	2.8	8.7	2.4	8.7	2.4
اجمالـــي تكويـن رأس المـال الثابـت	14.8	4.0	17.5	4.8	16.7	4.6	16.1	4.4
اجمالي تكوين راس لمال الثابت الحكـومي	4.7	1.3	6.7	1.8	6.4	1.8	6.0	1.7
اجمالي تكوين راس المال الثابت لقطاع الاعمال	10.1	2.7	10.8	3.0	10.3	2.8	10.1	2.7
الـواردات السلعية	21.5	5.9	24.3	6.6	23.6	6.4	24.4	6.7
الصادرات السلعية	44.2	12.0	44.7	12.2	43.9	12.0	44.6	12.1
المتوسـط العام للاجـــر	34.7	9.5	34.8	9.5	34.7	9.5	32.3	8.8
المتوسط العام لانتاجية العامل	84.5	23.0	86.5	23.6	86.2	23.5	87.0	23.7

الناتج المحلي الاجمالي بقسمة تكلفة عوامل الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية
(مليون درهم)

القطـــاعـــــــات	1992	1993	1994	1995
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	2865	3156	3328	3550
الصناعات الاستخراجية:				
النفـط الخـام	53753	47341	45154	49200
اخـــــرى	355	389	421	450
الصناعات التحويلية	10502	11140	11753	12500
الكهرباء والمـاء	2888	2534	2889	3210
التشييـد والبنـاء	11085	12200	12830	13300
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق وخدمات الاصلاح	13310	15733	16806	17800
النقل والتخزين والمواصلات	7263	7923	8297	8500
التمويل والتأمين والعقارات :				
التمويـل والتأميـن	5604	6627	6873	7150
العقارات وخدمات الاعمال	8180	9740	10770	11700
الخدمـات الاخـرى	2953	1312	1475	1640
الخدمات المصرفية المحتسبة	2200	2412	2450	2550
الخدمات الحكومية	14418	15588	15914	16320
الخدمات المنزلية	700	845	1008	1200
المجموع	131676	132116	135068	143970
مجموع القطاعات (عدا النفط)	77923	84775	89914	94770

الناتج المحلي الاجمالي حسب اقسام الانفاق الرئيسية
(مليون درهم)

اقسام الانفاق	1992	1993	1994	1995
الانفاق الاستهلاكي النهائي :	80713	83226	87511	96440
الانفاق الاستهلاكي الحكومـــي	22792	23377	24197	25200
الانفاق الاستهلاكي الخـــاص	57921	59849	63314	71240
الاجمالي تكوين راس المـال الثابت	29802	36359	37324	38330
الزيادة فـي المخـزون السلعـي	1633	1900	2000	2200
الصادرات من السلع والخدمـات	92000	96380	101574	108800
ناقصاً – الواردات من السلع والخدمات	74148	87298	94656	102250
صافي الضرائـب غير المباشـرة	1676	1549	1315	450
الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل الانتاج	131676	132116	135068	143970

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل الانتاج حسب الامارات
(مليون درهم)

الامـــــــــــــارات	1992	1993	1994	1995
ابوظبـــي	82742	80660	80556	87950
دبـــي	30606	31845	33629	34600
الشارقـــة	10147	10872	11702	12040
عجمـــان	1572	1696	1775	1850
ام القيويـــن	829	885	933	965
راس الخيمـــة	3822	4053	4257	4290
الفجيـــرة	1958	2105	2216	2275
المجمـــــوع	131676	132116	135068	143970

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية والامارات لعام 1994م
(مليون درهم)

القطـــاعـــــــا ت	الاجمالي	ابوظبي	دبي	الشارقه	عجما ن	ام القيوين	راس الخيمة	الفجيرة
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	3328	1498	266	657	59	96	487	265
الصناعات الاستخراجية:								
النفـط الخـام	45154	37774	6337	943	-	-	100	-
اخـــــرى	421	44	56	53	22	17	192	37
الصناعات التحويلية	11753	6575	3131	1212	188	66	431	150
الكهرباء والمـاء	2889	1467	731	387	72	38	122	72
التشييـد والبنـاء	12830	7475	2625	1303	337	209	577	304
تجـارة الجملـة والتجزئة والمطاعم والفنـادق وخدمـات الاصـــلاح	16806	6002	7062	2099	369	172	667	435
النقل والتخزين والمواصلات	8297	3182	3267	931	192	52	395	278
التمويل والتأمين والعقـارات :								
التمويـل والتأميـن	6873	2891	2714	925	57	50	145	91
العقارات وخدمات الاعمـال	10770	5283	3335	1366	204	78	318	186
الخدمـات الاخـرى	1475	589	469	223	45	17	91	41
الخدمات المصرفية المحتسبة	2450	1006	941	357	21	20	66	39
منتوحو الخدمات الحكومية	15914	8395	4245	1785	220	143	754	372
الخدمات المنزلية	1008	387	332	175	31	15	44	24
المجموع	135068	80556	33629	11702	1775	933	4257	2216
مساهمة الامارات %	100	59.6	24.9	8.7	1.3	0.7	3.2	1.6

اجمالـــي تكويـن رأس المـال الثابـت حسـب القطاعـات الاقتصاديـــة
(مليـــــــون درهم)

القطـــاعـــــــات	1992	1993	1994	1995
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	487	819	850	900
الصناعات الاستخراجية:				
النفـط الخـام	7573	7930	7820	8050
اخـــــرى	107	155	177	185
الصناعات التحويلية	4725	5210	5400	5550
الكهرباء والمـاء	2920	5780	5420	5500
التشييـد والبنـاء	1200	1891	2046	2100
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق وخدمات الاصلاح	2305	2645	2892	2920
النقل والتخزين والمواصلات	5287	5205	5867	5930
التمويل والتأمين والعقارات :				
التمويـل والتأميـن	107	83	81	95
العقارات وخدمات الاعمال	1430	2331	2530	2750
الخدمـات الاخـرى	168	74	82	90
الخدمات الحكومية	3492	4236	4161	4260
المجموع	29802	36359	37326	38330

العاملين حسب القطاعات الاقتصادية

(عـــــدد)

القطـــاعـــــــات	1992	1993	1994	1995
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	59627	63964	65598	67500
الصناعات الاستخراجية:				
النفـط الخـام	8420	8870	9167	9700
اخـــــرى	2624	2800	2930	3100
الصناعات التحويلية	81160	87650	92500	99400
الكهرباء والمـاء	21078	21850	22292	22800
التشييـد والبنـاء	133350	140100	149650	156300
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق وخدمات الاصلاح	110921	159555	168814	168814
النقل والتخزين والمواصلات	78145	82323	85539	88500
التمويل والتأمين والعقـارات :				
التمويـل والتأميـن	16609	16933	17028	17600
العقارات وخدمات الاعمـال	3470	24220	26472	28900
الخدمـات الاخـرى	93683	41220	45344	49400
الخدمات الحكومية	122370	129248	131105	132500
الخدمات المنزلية	67970	81084	96490	105700
المجموع	799427	859717	912929	955100

الماليـــة العامـــة

اجمالـــي الايـرادات والانفـاق العـام

(مليـــون درهـم)

البيان	1992	1993	1994
عوائد السكان (الف نسمة)	36507	31421	29017
أيـرادات اخـــرى	10895	8071	9018
اجمالي الايـرادات العامـة	47402	39492	38035
اجمالي الانفـاق العـام	45735	45379	48729
الفائض او الـعجز النهائي	1667	5887(-)	10694(-)

بعض المؤشـــرات الاقتصاديـــــة فـــي دول مجلس التعاون الخليجي لسنـــــة 1994م

المؤشـــــــــــرا ت	الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة السعوديه	دولة قطر	سلطنة عما ن	دولة الكويت
عدد السكان (الف نسمة)	2230	560	17428	603	2090	1469
متوسط النمو السكاني %	7.1	11.1	2.2	7.7	4.0	2.7
الكثافـــــــة السكانيـــة	27	792	8	53	7	83
نسبـــــة القـوى العاملـــة الى السكـــان %	50	45	29	42	28	39
انتاج النفط الخـــام (الف برميل / يـــــــوم)	2250	31	8082	420	800	2025
احتياطي النفط الخـــام (بليـــون برميـــل)	98.1	0.2	261.2	4.5	4.8	96.5
انتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب / سنة)	31630	9800	67300	18400	6200	5170
احتياطـــي الغـاز الطبيعي (مليار متر مكعـب)	5794	159	5264	8495	600	1498
متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية (دولار)	485	548	277	546	280	691
متوسط نصيـب الفـــرد من الناتـــج الزراعـــي (دولار)	407	85	464	122	179	49
متوسط نصيب الفـــرد من الناتـــج الصناعـــي (دولار)	1436	1263	627	1395	262	1752
متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (برميل مكافئ النفط / سنة)	72	92	31	83	13	52
الناتـــــج المحلـــــي الاجمالـــي (مليـــون دولار)	36793	4501	122745	7351	11553	24543
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دولار)	16.5	8.0	7.0	12.2	5.5	16.7
متوسط نصيب الفرد من الانفـــاق لرستهلاك (الف دولار)	10.7	5.4	5.2	8.2	4.1	12.8
النسبة الى الناتج المحـــلي الاجمالـــي :						
الانفـــــاق الاستهـــلاكي النهائـــــي	64.5	67.4	74.3	66.9	74.1	76.6
جملة الاستثمارات (تكوين راس المال)	29.1	35.1	23.1	21.0	17.6	10.1
قطـــــاع الصناعـــات الاستخراجـــيه	33.7	18.1	36.6	34.3	40.2	38.8
قطـــــاع الصناعـــــات التحويليـــة	8.7	15.7	8.9	11.4	4.7	10.5
قطـــــاع التجارة والمطاعم والفنـــادق	12.4	12.2	7.1	6.8	13.7	6.5
قطـــــاع الخدمـــات الحكوميـــــــة	11.8	11.2	17.5	25.1	18.1	24.0
الصادرات السلعية	72.5	139.6	33.8	46.2	63.7	51.1
الواردات السلعية	61.9	114.7	22.0	27.5	34.6	27.2
الفائض او العجز في الميزانيات الحكومية	7.9	3.4	9.2	4.1	8.9	21.7
رصيـــــد الميـــــزان التجـــــاري	10.6	25.0	11.8	18.6	29.1	23.9